



تونس، في 27 نوفمبر 2018

## بلاغ

تلقت وزارة التربية بيان السيد الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي المؤرخ في 26 نوفمبر 2018 ببلاغ الاستغراب لما ينطوي عليه من استعادة ممارسات بائدة وخطاب يتمحور حول الاتهامات الجرافية والشيطنة والوعيد. وإذ ترفض وزارة التربية هذا الأسلوب غير الحضاري في التعامل، فإنه يهتمها إعلام الأسرة التربوية بفحوى الجلسة المنعقدة برئاسة الحكومة بتاريخ 23 نوفمبر 2018 بإشراف السيد الكاتب العام للحكومة وبحضور ممثلين عن وزارات الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية والشؤون الاجتماعية والمالية وشؤون الشباب والرياضة والتربية من جهة، وعن المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للتعليم الثانوي من جهة أخرى للنظر في مطالب الجامعة العامة للتعليم الثانوي الواردة باللائحة المهنية المؤرخة في 11 جانفي 2018،

كما توضح الوزارة بعد التأكيد على المناخ الإيجابي الذي دارت فيه الجلسة أنها أفضت إلى ما يلي:

ع/ر	طلب الجامعة العامة	ردّ الوفد الحكومي
1	مضاعفة منحة العودة المدرسية.	اقترحت الوزارة الترفيع في قيمة المنحة الحالية (360 د) بنسبة 50% بمقدار 180 د لتصبح 540 سنويا، أي بقيمة جمالية تقدر بـ 17 مليون دينار إضافية.
2	مضاعفة منحة الامتحانات الوطنية مراقبة وإصلاحا.	اقترحت الوزارة الترفيع في قيمة المنح الحالية بنسبة 50% وبقيمة إضافية جمالية تقدر بـ 4.5 مليون دينار.
3	مضاعفة منحة العمل الدوري.	تقترح الوزارة مزيد تدقيق المقاييس المقترحة مع المحافظة على كلفتها السنوية الحالية المقدرة بـ 17 مليون ديناراً. وذلك طبقاً لما يلي: - 40 د شهريا بالنسبة إلى المدرّس الذي تبلغ أقدميته بالمركز سنة واحدة، - 60 د شهريا بالنسبة إلى المدرّس الذي تبلغ أقدميته بالمركز سنتين، - 80 د شهريا بالنسبة إلى المدرّس الذي تبلغ أقدميته بالمركز 03 سنوات فما أكثر.
4	التنظير في مستوى القيمة المالية لمنحة الخطط الوظيفية لمديري المدارس الإعدادية والمعاهد.	لا ترى الوزارة مانعا من الاستجابة إلى هذا الطلب، علما وأنّ الكلفة المالية الإضافية لهذا الإجراء تقدر بـ 1.4 مليون دينار.
5	معالجة الوضعيات المالية لمدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية المنتدبين في سبتمبر 2015 من الترقية الاستثنائية بعد دخول اتفاق 6 أفريل 2015 حيّز التنفيذ.	تحول عوائق قانونية دون تنفيذ هذا المطلب. لا سيما في ظرف الراهن، خاصة وأنّ أسلاكاً أخرى بالوظيفة العمومية سوف تطالب بنفس الامتياز. ويبقى الموضوع محل نقاش.

ع/ر	طلب الجامعة العامة	ردّ الوفد الحكومي
5	تحسين وضعيّة المدارس الإعداديّة والمعاهد.	تمّ الترفيع في ميزانيات كلّ المدارس الإعدادية والمعاهد بنسبة لا تقلّ عن 3% كما تمّ تخصيص مبلغ 62 مليون دينار بعنوان سنة 2018 ومبلغ 60.510 مليون دينار لبرنامج الصيانة والتعهد بالمدارس الإعدادية والمعاهد بعنوان سنة 2019. علاوة على اعتمادات جملية بعنوان التعاون الدولي بـ 25.2 مليون دينار لسنة 2018 و 31.9 مليون دينار لسنة 2019.
6	توحيد المؤجر بين قطاعي التعليم الثانوي والتربية البدنية.	الوزارتان موافقتان على هذا المطلب وقد شرعتا في الإجراءات القانونية والإدارية الضرورية لتبليته.
7	سنّ قانون يجرمّ الاعتداء على المؤسسات التربوية والعاملين بها.	أعدت الوزارة مشروع قانون في الغرض ويتواصل التشاور حوله مع رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل لإصداره في صيغة توافقية في أقرب الآجال.
8	مضاعفة المنحة الشهرية الخاصة.	تقدّر المنحة حاليا بـ 240 ديناراً شهرياً للمدرّس الواحد أي بقيمة جملية تقدّر بـ 285 مليون دينار سنوياً، وترى الحكومة عدم إمكانية الاستجابة لهذا المطلب بالصيغة التي طُرح بها والتي تفضي إلى كلفة مالية إضافية تقدّر بـ 285 مليون دينار سنوياً، لعدم قدرة ميزانية الدولة على تحمّل أعبائه المالية في الظرف الراهن. وتقترح الحكومة رفع هذا المطلب إلى المفاوضات العامة في قطاع الوظيفة العمومية.
9	تفعيل النقطة العاشرة من محضر اتفاق 21-10-2011 والقاضي بتصنيف مهنة مدرّسي الإعدادي والثانوي ضمن المهن الشاقة. وطلب التقاعد الاختياري في سنّ 57 سنة سنّاً و32 سنة عملاً.	استناداً إلى الصندوق الوطني للتقاعد، هذه العملية تكلف الدولة حوالي 2000 مليون دينار، في حال رغب جميع المدرّسين المعنّيين في التمتع بالتقاعد في سنّ 57 سنة بعد قضاء 32 سنة من العمل. واقترحت الحكومة أن يتولّى المدرّسون الراغبون في التمتع بهذا الإجراء التكلّف بتمويل كامل الفترة المعنّية بالتنفيذ، على أن يكون هذا النظام اختيارياً عند مباشرة المعني بالأمر لعمله عند أوّل تعيين. وجدّدت وزارة التربية مقترحها المتعلّق بإمكانية تكليف المدرّسين الذين يتبيّن عدم قدرتهم على مواصلة التدريس بالقسم قبل بلوغ السنّ القانونية للتقاعد بخمس سنوات بمهام التّأطير والتكوين والمرافقة، والذي لقي قبولا من قبل ممثلي الجامعة العامة للتعليم الثانوي.

هذا وقد وقع الاتفاق على مواصلة الحوار حول النقاط المطروحة ضمن جلسات عمل تنعقد لاحقاً.

